معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية
Kuwait Institute for Judicial & Legal Studies

نشرة معهد الكويت

للدراسات القضائية والقانونية

العدد الثالث - ديسمبر 2017

المستشار الدكتور/ فهد محمد العفاسي
وزير العدل ووزير الأوقاف والشئون الإسلامية
رئيس مجلس إدارة معهد الكويت للدراسات القضائية
والقانونية واستقبال المهنئين

النائب العام عضو مجلس الإدارة
المستشار ضرار العسعوسي:
التجربة العملية دلت على نجاح تعيين المرأة
في وظائف النيابة العامة

مدير معهد الكويت للدراسات
القضائية والقانونية
المستشار عويد الثويمر :
انضمام المعهد للشبكة الأوروبية
دعامة لتطوير التدريب في
المجالين القانوني والقضائي

إعداد قطاع الاتصالات
والعلاقات والبحوث

العدد الثالث
ديسمبر 2017

نشرة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

نشرة شهرية تصدر عن معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

في هذا العدد

نائب مدير المعهد للاتصالات والعلاقات والبحوث المستشار الدكتور/ فهد بوصليب تحديد الخطة الإعلامية وآليات نشر الثقافة والفكر القانوني والتي تعد أحد الأهداف السامية للمعهد

نائب مدير المعهد للتأهيل المستمر والتخصصي المستشار محمود إبراهيم الخلف متابعة التطورات العالمية في مجال التدريب القضائي والقانوني

نائب مدير المعهد للتدريب التأسيسي المستشار عبدالله القصيمي
أنشطة وفعاليات قطاع التدريب التأسيسي هي استمرار مسيرتنا التدريبية للعديد من الدورات التأسيسية

لمسة وفاء وعرفان
المستشار عادل صقر فهد الصقر

FOLLOW US

Kijs_gov_kw

kijs.kw

https://www.youtube.com/channel/UCIE8O8wLzYg-LSLxgwraVcQ

kijs.gov.kw@gmail.com

www.kijs.gov.kw.com

22457665 - 22457663

استقبال
معالي المستشار الدكتور/ فهد محمد العفاسي
للمهنئين

لمشاهدة فيديو التغطية

تهنئة

تتقدم إدارة

معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

لمعالي

المستشار الدكتور/ فهد محمد العفاسي

وزير العدل ووزير الأوقاف والشئون الإسلامية

رئيس مجلس إدارة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

بأطيب التهاني وخالص التبريكات

لنيله ثقة حضرة صاحب السمو أمير البلاد

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

حفظه الله ورعاه وولي عهده الأمين

الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح

سائلين المولى عز وجل دوام التوفيق والسداد لكم في خدمة وطننا الحبيب وأن يعينكم على حمل هذه الأمانة

لقـاء خـاص مع النائب العام عضو المجلـس الأعـلى للقضـاء
وعضو مجلس إدارة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

المستشار ضـــرار العسعوسي

سـعيا من معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونيـة وإيمانـا من مجلـس إدارته بالدور الكبيـر لكافـة القياديـن به حـرص على طرح عدة تساؤلات يجيبنا عنها سعادة النائب العام المستشار ضرار العسعوسي وفق ما يلي :

- **ما هو رأي سيادتكم في البرنامج التدريبي للباحثين القانونيين ومقترحاتكم للنهوض بالتدريب التأسيسي ؟**

نرى أهمية التشـاور سـنويا بين النيابة العامة وبين إدارة المعهد لوضع البرنامـج التدريبي المناسـب، وإقتـراح الموضوعات الهامـة التي يجب أن يشـملها هـذا البرنامـج، ذات الصلـة بوظيفة وعمـل النيابـة العامة التي يجـرى إعداد الباحثيـن القانونيين لتولى وظائفها، والتـي تتعلق على وجه الخصـوص بالقوانين الجزائية المسـتحدثة، وما تثيره من مشـكلات عملية عند تطبيقها .

- **ما هو رأي سـيادتكم في شـغل المرأة لمنصـب القضاء وهل نجحت تجربة تعيين المرأة كوكيل للنائب العام؟**

نـرى أن التجربـة العملية قد دلت علـى نجاح تعيين المـرأة في وظائف النيابة العامة، بعد أن أثبتن وكيلات النيابة العامة المعينات حديثا جدارتهن للقيام بأعباء هذه الوظيفة الهامة.

كما نتوقع نجاح المرأة أيضا في تولى وظائف القضاء لاسيما بالنسبة لمحاكم الأحوال الشخصية ومحاكم الأحداث بصفة خاصة.

- **ما هو رأي سيادتكم في تولي الباحثين القانونيين عمل القضاء مباشرة بعد إنتهاء تدريبهم بالمعهد إسوة ببعض البلدان العربية كالمغرب ؟**

لا نوافق على تعيين الباحثين القانونيين مباشـرة في وظائف القضاء، بل نرى ضرورة التدرج في تعيينهم في وظائف النيابة العامة لعدة سنوات، قبـل تعيينهـم في وظائف القضاء، لأن هذا التدرج أمر ضروري لإكتسـاب الخبرة العملية اللازمة، سواء فيما يتعلق بتفسير وتطبيق نصوص القانون، أو بالنسـبة لـوزن وتقديـر أدلـة الثبوت والنفي، سـواء بالنسـبة للدعاوى الجزائية وغير الجزائية بصفة عامة.

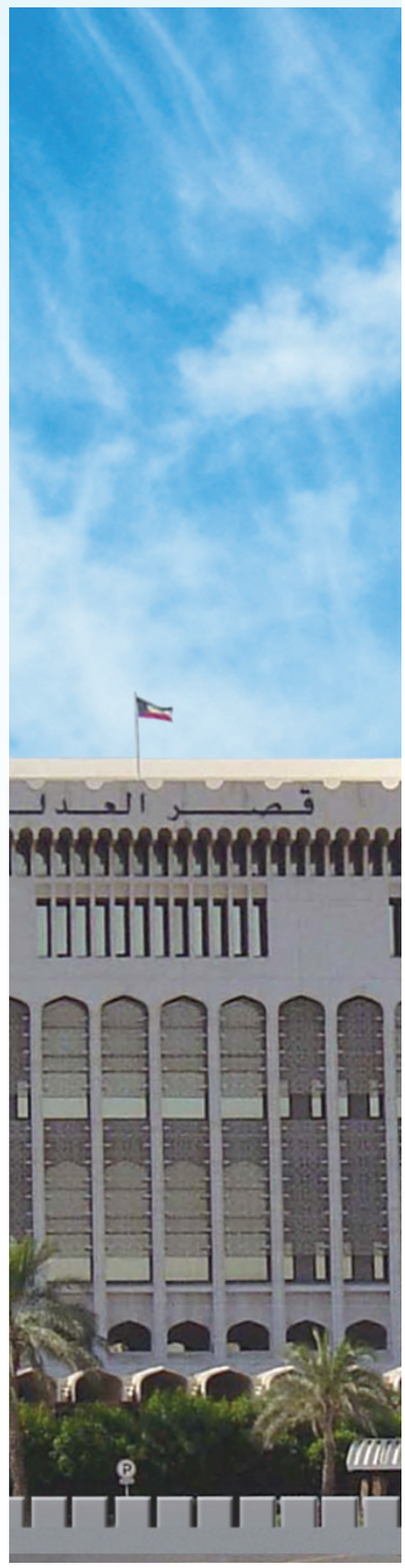

الإفتتاحية

إيمانـاً مـن معهد الكويت للدراسـات القضائية والقانونيـة، بأن التعاون بين كافـة دول العالم فـي مختلـف المجالات قد أصبح أمراً حتمياً، وانطلاقاً من ذلك فإن حسـن سـير العدالة يقتضي بالضرورة جودة تكوين القاضي وعضو النيابة العامة وتأهيله ورفع كفاءته، ولكون التنظيم الدولي لتدريب القضاة يسـاهم في خلق ثقافة مشـتركة تؤدي إلى نشـأة ثقة متبادلة فإن الأمر يتطلب بالضـرورة فهمـاً جيداً من قبل أعضاء السـلطة القضائية للأنظمة القانونيـة والقضائية في دول الاتحاد الأوروبي والدول العربية على حد سواء.

وانطلاقـاً كذلك من قناعـة المعهد بضرورة تعزيز التعاون في مجـال التدريب القضائي، على اعتبـار أن التدريب هو الوسـيلة الأساسـية لتأهيل القضـاة وأعضاء النيابة العامـة ورفع كفاءتهم ومعرفتهم بالعلوم القانونية من خلال تبادل الخبرات بما يحقق نتيجة العدالة الناجزة بكل ما تحمله هذه العبارة من معنى ويكرس بالنتيجة مبدأ استقلال القضاء، فقد انضم معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية إلى الشبكة الأوروبية العربية للتدريب القضائي، و تعمل الشبكة على تمكين المؤسسـات التـي تختص بتدريب القضـاة والمدعيين العامـين وأعضاء السـلطة القضائية في بلدانهـا بأن تكون علـى اتصال منظم فيما بينها وأن تجتمع وتتعـاون بصفة متبادلة لتضع تصوراً لبرنامج وآليات التدريب المشترك وتتلخص أهداف الشبكة في:

- تعميق المعرفة المتبادلة للأنظمة القضائية.
- تحسين الاستخدام المشترك لوسائل التعاون الوطنية والدولية.
- تقاسم الخبرات المهنية وتبادلها للوصول إلى أفضل التطبيقات.
- إيجاد تعاون مشـترك في تكوين وإصلاح وتحسـين مؤسسـات تدريب القضاة ورجال النيابة العامة.
- العمل على تنمية التعاون بين مختلف برامج التدريب المخطط لها من قبل الدول المشاركة.
- تنمية أنشطة التدريب المشترك.

ولقـد جـاء إنشـاء هـذه الشـبكة إسـتناداً للمبـادئ الأساسـية لإسـتقلال القضـاء، والتـي أقرهـا المؤتمـر السـابع للأمـم المتحـدة حـول منـع الجريمـة ومعاملـة المجرميـن المنعقد في مدينـة ميلانـو عـام 1985، والمصـدق عليـه مـن قبل الجمعيـة العامـة للأمم المتحـدة، وكذلك

انسـجاما مـع التوصية بشـأن اسـتقلال القضـاة وكفاءتهـم ودورهم التـي اعتمدتها اللجنـة الوزارية للمجلـس الأوروبـي فـي عـام 1994، ووفقـاً للميثـاق الأوروبي بشـأن النظام الأساسـي للقضاة الـذي أقـره المجلـس الأوروبي عـام 1998، بالإضافـة إلى أن إنشـائها جـاء اسـتناداً لإتفاقية عمان بشـأن التعـاون العلمـي بيـن المعاهـد القضائيـة العربيـة الموقعـة عـام 1997، وعمـلاً بالقـرار رقـم (1/ C22/2008) الصـادر عـن مجلس الإتحاد الأوروبي بشـأن تدريب القضـاة والمدعين العامين والموظفين أعوان القضاة في الإتحاد الأوروبي عام 2008، وانسـجاماً مع توصيات مؤتمري الدوحة الأول والثاني بشأن جودة القضاء في عامي 2004 و 2008.

ويجتمـع مجلـس إدارة الشـبكة مرة واحـدة على الأقل في السـنة، وتوجد أمانتـه العامة بالمعهد القضائي الأردني بعمان والتي تتولى تنفيذ كل الأنشطة التي يقرها المجلس، وتحدد ثلاثة أنشطة على الأقل كل سنة، وقد عقدت الشبكة تنفيذاً لذلك عدة مؤتمرات من بينها:

- التعاون القضائي في المجال الأسري – الجزائر.
- أخلاقيات المهنة وآدابها والذي عقد في إيطاليا.
- تكوين المدربين وتأهيلهم والذي عقد في أسبانيا.
- القانون الدولي الإنساني والذي عقد في الكويت.
- تشريعات الهجرة واللجوء والذي عقد في إيطاليا.
- دور القضاة في مكافحة الفساد والذي عقد في فرنسا.

هذا وسـوف تعقد الشـبكة خلال الفترة من 15 - 17 مارس 2018 مؤتمر حول «أسـاليب التدريب والتقييم» في مدينة رام الله بدولة فلطسين.

وتضـم الشـبكة (9) دول عربيـة و (7) دول أوروبية، ويتناوب على رئاسـة مجلـس إدارتها دولة من الاتحاد الأوروبي ويكون النائب من الدول العربية، على أن تكون في السـنة التي تليها الرئاسـة لدولة عربية والنيابة لدولة أوروبية، فترأس إيطاليا الشـبكة ومعهد الكويت هو نائب الرئيس، وسـوف تكون الكويـت رئيس الشـبكة في السـنة المقبلة 2018. ويعـد إنضمام المعهد لهذه الشـبكة ثمرة لجهود عديـدة، ودعامة لتطوير التدريب والتعاون والاطلاع على الممارسـات المثلى في المجالين القانوني والقضائي.

والله من وراء القصد

المستشار/ عويد ساري الثويمر
مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية
نائب رئيس الشبكة الأوروبية
العربية للتدريب القضائي

يعـد قطاع الاتصالات والعلاقات والبحـوث صلة الوصل ما بين المعهد والجمهور والمشرف على تحديد الخطة الإعلامية وآليات نشر الثقافة والفكر القانوني والتي تعد أحد الأهداف السـامية للمعهد ومن أجل تحقيق ذلك يعمل القطاع بشكل مستمر على التعريف الدائم بأنشطة المعهد وانجازاته سواء مـن خـلال الصحف المكتوبـة أو من خلال وسـائل التواصل الاجتماعـي وكذلك من خلال المراسـلات الدولية لفتح آفاق التعـاون مـع المعاهـد القضائيـة والمؤسسـات الحكوميـة والجهات الخاصة وتفعيلا لذلك وسـعيا لتحقيق رؤية الكويت 2035 في الارتقاء بالكوادر البشرية.

نظم معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية ندوة حول «المسئولية في الخطـأ الطبي» 18 ديسـمبر 2017 وقـد حضر الندوة نخبة متميزة من أسـاتذة متخصصين وهم الدكتور أسعد مهدي طاهر مدير إدارة الطب الشرعي بالإدارة العامـة الأدلة الجنائية والدكتور حسـين بوعركي دكتور القانون الجنائي للأعمال التجارية وأسـواق المـال – كلية الحقوق – جامعة الكويـت والدكتور مبارك علي الكندري استشـاري جراحة ورئيس قسم الجراحة والمسالك البولية بمستشفى الصبـاح ومقرر اللجنة العليا للتحقيقات بـوزارة الصحة وخلصت الندوة إلى عدة توصيات.

واسـتمرارا لأنشـطة المعهـد على الصعيـد الدولي قام وفد رفيع المسـتوى من جمهورية إندونيسـيا بزيـارة معهد الكويت للدراسـات القضائية والقانونية للاطـلاع على الجانب القضائي بالدولـة والتعرف على مختلف جوانب وطبيعة عمله للاستفادة من تجربة الكويت القضائية وتبادل التجارب والخبرات القضائية المشـتركة وتعزيز العلاقـات بين المعهدين وبحث عقد مذكرة تفاهم مشـتركة بين الجانبين.

كما اختتم المعهد ورشـة العمل «دور القضاة في التسوية البديلة للمنازعات» والتـي نظمها بالتعاون مع الأمانة العامة للمجلـس الأعلى للتخطيط والتنمية وبرنامـج تطويـر القانون التجـاري التابع لـوزارة التجارة الأمريكيـة وكان من أهم محاور الورشة الطرق البديلة لتسوية النزاعات ومختلف الآليات والوسائل التي تلجأ إليها الأطراف المتنازعة من أجل التوصل إلى حل خلافاتهم.

وعلى الجانب الميداني فقد زار وفدا من طالبات كلية الحقوق – جامعة الكويت وتضمنت جولتهم زيارة مكتبة المعهد القاعات التدريبية ومختلف قطاعاته.

وعلى الصعيد الدولي والاتصالات الخارجية وتأكيدا على دعم وتعزيز العلاقات المحليـة والدوليـة والاتصالات مع المعاهـد القضائية والمراكـز المماثلة فقد تـم التواصـل مع المركز القومي للدراسـات القضائية بجمهوريـة مصر العربية للتنسيق حول إبرام مذكرة تفاهم بين الجانبين.

المستشار الدكتور / فهد بوصليب

نائب مدير المعهد للاتصالات والعلاقات والبحوث

برنامج ورشة العمل بالتعاون مع المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وبرنامج تطوير القانون التجاري التابع لوزارة التجارة الأمريكية بعنوان «دور القضاء في التسوية البديلة للمنازعات»

افتتح مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية وكيل محكمة الاستئناف المستشار/ عويد ساري الثويمر بحضور سفير الولايات المتحدة الأمريكية/ لورنس سيلفرمان ورشة العمل حول «دور القضاة في التسوية البديلة للمنازعات بالتعاون مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وبرنامج تطوير القانون التجاري التابع لوزارة التجارة الأمريكية، في الفترة من 6 - 7 ديسمبر 2017، بحضور كلاً من المستشار/ محمود الخلف - نائب مدير المعهد للتأهيل المستمر والتخصصي والمستشار/ بدر الركيبي - عضو المكتب الفني لمعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية،وشارك فيها خبراء في الممارسات المحلية والدولية وهم المستشار/ جيمس فيلبي – مكتب تطوير القانون التجاري بوزارة التجارة الأمريكية والقاضي/ بارينغتون د.باركر – محكمة الاستئناف الولايات المتحدة والسيد/ جيمس ماكفرسون و د.مصطفى عبدالغفار – المركز السعودي للتحكيم التجاري.

وتحدث مدير المعهد الثويمر عن أهمية هذه الورشة في كونها تتمحور حول الطرق البديلة لتسوية النزاعات، وعن مختلف الآليات والوسائل التي تلجأ إليها الأطراف المتنازعة من أجل التوصل إلى حل خلافاتهم دون المرور عبر الوسيلة الأصلية وهي الدعوى القضائية والاهتمام بالوسائل البديلة في الوقت الراهن يعود إلى مزاياها المتمثلة في سرعة حسم النزاع، والحفاظ على مناخ توافقي وإيجابي ناتج عن تدخل الطرفين في إيجاد الحلول وتسوية النزاعات الشيء الذي يحفز على إبقاء علاقة المودة بين الأطراف ضماناً للاستمرار في علاقات تجارية مستدامة إضافة إلى مرونتها من حيث إجراءات حل النزاع والقواعد المطبقة عليه، مشيراً أن الهدف من هذه الورشة العملية هو بحث ومناقشة الإشكالية

العامة المرتبطة بالطرق الودية والبديلة في فض المنازعات ودور القضاة في إعمالها، مع رصد التجارب المتعددة المعمول بها دولياً، كما أن دورها الأكبر يتمثل في كونها وسيلة قوية في جلب الاستثمار وتشجيعه.

وتناول برنامج ورشة العمل عرض قدمه السيد/ جيمس ماكفرسون حول التحكيم في دول مجلس التعاون الخليجي، وتحدث القاضي/ بارينغتون د.باركر عن مقدمة في نظم التقاضي الأمريكي والتسويات البديلة للمنازعات إضافة إلى التوسط والتحكيم في حل الوسائل البديلة للمنازعات، وقام د.مصطفى عبدالغفار من المركز السعودي للتحكيم التجاري بمناقشة دور القاضي في المفاوضات أثناء إجراءات التقاضي، والفرق بين القضاء والتحكيم والخصومة في إجراءات التحكيم والقانون المنطبق ودور القضاء في رد المحكم وعزله، إضافة إلى حديثه عن أشكال الدعم القضائي مثل التبليغ والتدابير الوقتية والتحفظية قبل بدء إجراءات التحكيم.

وفي ختام برنامج ورشة العمل تم تقديم الشهادات التقديرية للسادة المشاركين من قضاة المحكمة الكلية، النيابة العامة، الفتوى والتشريع ووزارة الخارجية، حيث يأتي تنظيم مثل تلك الورش سعياً لتحقيق رؤية الكويت 2035 في الارتقاء بالكوادر البشرية وتأهيلها.

لمشاهدة فيديو التغطية

وفد رفيع المستوى من جمهورية إندونيسيا يزور معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

زار معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية وفداً رفيع المستوى من جمهورية إندونيسيا برئاسة البروفيسور الدكتور / محمد حتى علي رئيس المحكمة العليا بجمهورية إندونيسيا يوم الأحد الموافق 15 ديسمبر 2017، وكان في استقبال الوفد مدير المعهد وكيل محكمة الاستئناف المستشار/ عويد الثويمر ونائب مدير المعهد للاتصالات والعلاقات والبحوث المستشار الدكتور/ فهد بوصليب والمستشار/ محمود الخلف نائب مدير المعهد للتأهيل المستمر والتخصصي والمستشار/ عبد الله القصيمي نائب مدير المعهد للتدريب التأسيسي وتأتي هذه الزيارة للإطلاع على نظام المعهد والتعرف على أقسامه والمهام المنوطة به والإطلاع على التجربة القضائية بالكويت هذا وقد أشاد مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية المستشار عويد الثويمر بمثل هذه الزيارات وتم الإشارة إلى إعداد مشروع مذكرة تفاهم مشتركة بين الجانبين وفي نهاية اللقاء تبادل الحضور الدروع التذكارية ويأتي اهتمام المعهد بمثل تلك الزيارات إيماناً بدوره على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

زيارة المحلق الثقافي بسفارة الجمهورية الفرنسية لمعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

بحضور مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية وكيل محكمة الاستئناف المستشار/ عويد ساري الثويمر والمستشار الدكتور/ فهد بوصليب نائب المدير للاتصالات والعلاقات والبحوث، والمستشار/ محمود الخلف نائب مدير المعهد للتأهيل المستمر والتخصصي والمستشار/ عبدالله القصيمي نائب مدير المعهد للتدريب التأسيسي، زار المعهد المستشار/ سيدريك دوفي الملحق الثقافي بسفارة فرنسا، والملحقة في التعاون القضائي/ عائشه محمودي لبحث سبل التعاون المشترك بين الجانبين والعمل على إعداد برنامج تدريب عملي عن النظام القضائي الكويتي لتدريب أعضاء النيابة العامة بجمهورية فرنسا خلال شهري يناير وفبراير 2018 إضافة إلى عقد ورشة عمل لاحقة من جانبه أعرب الوفد الفرنسي بأن عقد هذه الدورات والورش من شأنها تقوية العلاقات بين معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية والمدرسة الوطنية للقضاء بفرنسا،وأضاف الثويمر بأن المدرسة الوطنية للقضاء هي الجهة

الأوربية التي تم التعاقد معها بشأن تجديد الاتفاقية.

هذا وقد اختتم اللقاء في ضوء الإشادة المتبادلة لحجم ونوعية التعاون وضرورة العمل على تقويته وتعزيزه في المستقبل، ويأتي سعي المعهد في العمل على تلك الخطوات سعيا في تطوير الكودار البشرية والارتقاء بدوره إقليماً ودولياً ومحلياً وتنفيذ لرؤية الكويت 2035 في الارتقاء بتلك الكوادر .

ندوة المسئولية في الخطأ الطبي

في إطار أنشـطة وفعاليات معهد الكويت للدراسـات القضائية والقانونية نظم المعهد وبإشـراف قطـاع الإتصالات والعلاقات والبحوث مسـاء يـوم الإثنين الموافق 18 ديسـمبر 2017 ندوة تحت عنوان (المسئولية عن الخطأ الطبي).

وقد أدار الندوة المستشار الدكتور/ فهد عبدالله بوصليب – نائب مدير معهـد الكويـت للعلاقـات العامة والإتصالات والبحوث.

وقد حضر الندوة لفيف من الخبراء والمختصيـن مـن الأطبـاء ورجـال القانـون وقـد تحـدث فـي الندوة الدكتور/ أسـعد مهـدى علي طاهر مدير إدارة الطب الشـرعي بالإدارة العامـة للأدلـة الجنائيـة والطـب الشرعي والدكتور/ حسين بوعركي عضو هيئة التدريس بكلية الحقوق بجامعة الكويت وعضو لجنة مراجعة التشـريعات الطبية والدكتور/ علي مبارك الكندري رئيس قسم الجراحة والمسـالك بمستشـفي الصبـاح والمقرر للجنة مراجعة التشـريعات الطبية.

وفـي مسـتهل الحديـث أعـرب المستشـار الدكتـور/ فهـد عبدالله بوصليـب إلـى أن إختيـار موضوع النـدوة جـاء إنطلاقـاً لمـا لـه مـن أهمية بالغة تهم شـريحة كبيرة من المجتمع الكويتي خاصة بعد ظهور عمليـات التجميل وشـفط الدهون وعمليات الجهاز الهضمي نتج عنها أمراض وعاهات مستديمة.

ثم تحدث الدكتور/ حسين بوعركي – عضو هيئة التدريس بكلية الحقوق قسم القانون الجزائي وعضو لجنة

مراجعة التشريعات الطبية.

عـن أهميـة الموضـوع الـذي يتم مناقشتة وكونه مسألة ملحة وبأن الشـعب لدية ردة فعـل قوية تجاه مـا يحـدث كمـا أن الأطبـاء لديهم هاجس قوي من تعرضهم لإجراءات قانونيـة جـراء ذلـك ثم تحـدث عن القصور التشريعي بقانون مزاولة المهـن الطبية وخلوه من أية مواد تتعلق بالمسـئولية الطبية مقارنة بالتشريعات الموجودة في فرنسا ودولـة الإمـارات العربيـة المتحدة التي خصصت قانوناً للمسـئولية الطبيـة ثم اسـتعرض قانون دولة الإمـارات العربية المتحدة لمواجهة الخلـل بالمسـئولية الطبية وأشـار سـيادته إلـى وضع دولـة الكويت ووجـود مشـكلة أساسـية وهـي أن الخطـأ الطبي يترجـم فوراً إلى جريمة بمجرد حدوث أية مضاعفات يتوجـه المريـض أو أهل المتوفي فـوراً بتقديم شـكوى ضد الطبيب ممـا يشـكل هاجسـاً قويـاً لـدى الأطبـاء وإتخـاذ إجـراءات تحقيـق بحقهـم ومنعهم من السـفر قبل ثبـوت الخطأ الطبـي، كما نوه إلى أن إدارة الطب الشرعي غير مختصة بالفحـص كجهـة خبـرة معتمـدة بالكويت وكونه تخصص مسـتقل بذاته والقصد من تقديم الشكوى فـي حالة حدوث خطـأ طبي اثبات الخطأ وليس حبس المدين تمهيداً للمطالبة بالتعويض المناسب.

واقترح تشكيل لجنة فنية مستقلة مـن عدة جهات مـن ضمنها الطب الشرعي أسوة بدولة الإمارات .

وأكد على أن خطأ الطبيب هو خطأ مهنـي لا يجـوز أن يتحول للشـق الجنائـي إلا إذا كان خطـأ مهنـي جسـيم ولا بد من ثبوته وأن مناط

الخطـأ الطبـي هـو وجـود خطأ أو إهمال للأصول الطبيـة المتعارف عليها .

مـن جانبـه أشـار الدكتـور/ أسـعد مهـدي علـى طاهـر – مديـر إدارة الطـب الشـرعي إلـى دور الطـب الشـرعي فـي المسـائل الطبيـة وكـون الأخطـاء الطبيـة موضوعـاً شـائكاً وبـأن المشـكلة بالشـعب الكويتـي تكمـن في عـدم إلمامه بماهيـة الخطـأ الطبـي وسـرعة توجهه للشكوى دون معرفة الفرق بيـن الخطـأ الطبـي والمضاعفات الطبيـة وبـأن دور الطب الشـرعي ينحصـر في عما إذا كان هناك خطأ للأصول الفنيـة المتبعة من عدمه والإطلاع على ملف المريض وعما إذا كان الطبيـب قد خالف الأصول العلميـة المتعـارف عليهـا دوليـاً وعالمياً بالمراجع الطبية .

واسـتطرد قائلاً وإلى وجود نقص حاد بأعداد الأطباء الشرعيين والبالغ عددهم(15) طبيب فقط الأمر الذي لا يتناسـب مع كثرة أعداد القضايا المتداولة .

كما أشار إلى ضرورة افتراض حسن النيـة بالطبيب وبذله قصارى جهده في عمله وعدم افتراض التقاعس أو الإهمال بشـأنهم والحاجة إلى توعيـة إعلاميـة للأخطـاء الطبيـة والمضاعفـات الطبيـة وبأن الطب الشـرعي لا يتوانى عن الاستعانة بأهـل الاختصـاص والخبـرة مـن الاستشارين للوصول إلى الحقيقة وأكد على ضرورة أن يشرح الطبيب للمريـض خطيـاً كل المضاعفـات التي يمكن أن تحدث للمريض قبل إجراء العملية.

وبعـدم مراعاة ذلـك بالكويت وبأن أغلب الأطباء لا يقوموا بشـرح كل المضاعفـات والقليـل منهـم من يفعل ذلك وبعـدم وجود تراخيص خاصة في عمليات التجميل وكونها ظاهرة موجودة .

كمـا أشـار إلـى ارتفـاع قضايـا المسـئولية الطبية منذ عام 2004 إلى الآن بزيادة 900 % حالياً.

ثـم تحـدث الدكتـور/ علـي مبـارك الكنـدري – رئيـس قسـم الجراحـة والمسـالك بمستشفى الصباح عـن الجانـب الفنـي للأخطـاء الطبيـة.

والخطوات التي يقوم بها الطبيب من مراجعة المريض للطبيب عن طريق العيادة او الحوادث والمناظرة الطبية والفحص والتشخيص للعلاج وتوجه المريض أو أهله للشكوى ويقوم الطبيب بإعداد تقرير طبي ينتقل للمستشفى أو الوزارة وتقوم الوزارة بتشكيل لجنة تحقيق مختصة بالحالة ترفع للجنة العليا للتحقيقات بالوزارة .

وبوجود أكثر من (300) دراسة عن الفرق بين الخطأ الطبي والمضاعفات.

وبأن كل الدراسات الطبية المعتمدة للتفرقة بين الخطأ الطبي والمضاعفات تشير إلى وجوب وجود لجنة مختصة بدراسة الحالة وإعطاء نتيجة .

ومن أهم التوصيات في ختام الندوة:

- تنظيم حملات إعلامية توعوية لتوضيح الفرق ما بين الأخطاء الطبية والمضاعفات .
- إصدار قانون خاص بالمسئولية الطبية (مزاولة المهن الطبية).
- تعميم التأمين على الأخطاء المهنية بصورة إجبارية على كافة الأطباء .
- إنشاء هيئة أو وحدة مستقلة متخصصة بالأخطاء الطبية على أن يتبعها مركز تحكم لتسهيل إجراءات التقاضي ومجلس تأديبي .
- تشديد الإجراءات الرقابية على المنشآت الطبية الخاصة .
- توثيق مكتوب بمعرفة المريض بالمخاطر المحتملة في أي إجراء طبي أو جراحي .
- إعادة صياغة مفهوم تجريم الأخطاء الطبية وفق أحدث الممارسات العالمية .

لمشاهدة فيديو التغطية

تقارير الباحثين القانونيين حول ندوة المسئولية في الخطأ الطبي

أ. ثامر الفجي

أ. عبد الله العلي

أ. عبد الرحمن بوجروه

انطلاقا من رؤية معهد الكويت للدراسات القضائية و القانونية بتكوين وتأهيل الباحثين القانونيين المرشحين للعمل كوكلاء للنائب العام وحرصا من المعهد على حضورهم تلك الندوات والاستفادة منها قام الباحثون الجدد بإعداد تقارير عن (ندوة المسئولية في الخطأ الطبي), وهي الندوة الثالثة بالعام القضائي والتي نظمها المعهد قدم الباحثين القانونيين تقاريرهم عن الندوة و بعد إجراء التحكيم لتلك التقارير فقد اختار المعهد أفضل ثلاثة تقارير و هم حسب الأحرف الأبجدية:

الباحث القانوني/ ثامر الفجي.

الباحث القانوني/ عبد الله العلي.

الباحث القانوني/ عبد الرحمن بوجروه.

- يشمل QR Code المرفق مع الصور ملف التقارير المقدمة من الباحثين.

المستشار

محمود إبراهيم الخلف

نائب مدير المعهد
للتأهيل المستمر والتخصصي

تحدث عن الأنشطة و البرامج التدريبية لقطاعه قائلا :

تتنـوع اختصاصات قطاع التأهيل المسـتمر والتخصصي ونتناول في هذا العدد الحديث عـن قيـاس الإتفاقيـة العامـة لمقدمي البرامـج والعاملين في نطاق هذا النوع من التأهيل واقتراح الحلول المناسبة لها بصفة مسـتمرة. إضافـة إلـى متابعـة التطورات العالميـة فـي مجـال التدريـب القضائـي والقانوني بوجه عام، ومتابعة التنسيق مع الوحدات التنظيمية الأخرى.

و هذه نبذة عن أهـم برامجنا التدريبية خلال شهر ديسمبر 2017 .

المستشار/ مفرح الجداوي وجانب من المتدربين

البرنامج التدريبي حدود سلطة القاضي في تخفيف وتشديد العقوبة ووقف تنفيذها والإمتناع عن النطق بالعقاب وذلك في الفترة المسائية من 10 - 12 ديسمبر 2017

والتي حاضر فيها المستشـار/ مفرح الجداوي من محكمـة الاسـتئناف وكان عدد المشـتركين فيها 25 متدرب من السـادة وكلاء وقضـاة المحكمـة الكليـة، وتنـاول البرنامـج بشـكل عـام مفهـوم العقوبـة التي يوقعها القاضي باسـم المجتمع علـى شـخص تثبـت مسـؤوليته الجزائيـة عـن الجريمة، وكذلك عناصـر وخصـائص العقوبة الأساسية، وأسباب الإعفاء والتخفيف والتشديد ومنها الظروف العينية والظروف الشخصية.

وحـول ما تناولته هذه الدورة من أسـس ومعايير بشـأن العقوبـة فهي تمثـل الهـدف الأول من تقريـر مبـدأ المسـئولية الجزائيـة بل مـن إقامة البنيان الجنائي كله.

بمـا في ذلك من قواعد وضوابط فهي وسـيلة الضبـط في المجتمع المطبقة فيه فلا بد من أن يضع جزاء لكل خروج على قواعده.

الدكتور/ أشرف محمد دوابه يشرح خلال البرنامج

البرنامـج التدريبي أساسيات العمل المصرفي الإسلامي ذلك في الفترة الصباحيـة من 10 - 14 ديسمبر 2017

والتي حاضر فيها الدكتور/ أشرف محمد دوابه وكان عدد المشاركين فيها 29 من الخبراء المحاسبين ويهدف البرنامج إلى التعرف على مفهوم ومكونـات وأقسام المال في الإسلام والوقوف على الخدمات المصرفية الإسلامية وكذلك على فهم واستيعاب القواعـد الشـرعية الحاكمة للمعاملات المالية الإسلامية وعقود التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية.

الدكتور/ سلمان الصباح وجانب من المتدربين

البرنامج التدريبي المسؤولية الطبية الفنية في العمليات الجراحية خلال الفترة الصباحية 18 ديسمبر 2018

وحاضر فيها الدكتور/ سلمان الصباح أستاذ جراحة عامة، جامعة الكويت رئيس جمعية الجراحين الكويتية، وقد بلغ عدد المشاركين 22 من السادة وكلاء النائب العام.

يهدف البرنامج إلى التعرف على طبيعة ومراحل العمليات الجراحية حتى يتسنى للمحقق إجراء التحقيق في قضايا الأخطاء الطبية وتحديد المسؤولية بشكل دقيق وتفصيلي حفظاً لحقوق الأطباء والمرضى، ويتمحور هذا الموضوع حول مفهوم الخطأ بصفة عامة ومفهوم الخطأ الطبي وكذلك أنواع التخصصات الجراحية والمراحل التي تمر بها العمليات الطبية.

جانب من المتدربين في برنامج لغة الأحكام القضائية

البرنامج التدريبي لغة الأحكام القضائية وضوابط التسبيب في الفترة المسائية بتاريخ 5 - 7 ديسمبر 2017

وحاضر فيها المستشار/ جمال محمد كسبة وبلغ عدد المشاركين 25 من السادة القضاة ووكلاء المحكمة الكلية.

وتناولت محاور البرنامج التعريف بالحكم القضائي وخصائصه وأقسامه المتمثلة في الأحكام الابتدائية والنهائية والأحكام القطعية والتمهيدية إضافة إلى الأحكام الموضوعية والمستعجلة والأحكام الإلزامية والأحكام المقررة والمنشئة، كذلك فن صياغة الحكم القضائي وضوابط تسبيب الأحكام وعيوبها المتمثلة في مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله والقصور في التسبب وإخلال حق الدفاع وعيب مخالفة الثابت بالأوراق والتناقض، وختاماً الفساد في الاستدلال.

الدورات التدريبية لقطاع التأهيل المستمر والتخصصي
ديسمبر 2017

اسم الدورة	الجهة	التاريخ	الفترة	المشاركين	المحاضرين
الأسبوع الأول:					
الأجهزة والمعدات الطبية وأجهزة الليزر	خبراء مهندسين	٠٣ - ٢٠١٧/١٢/٠٧	ص	٢١	الدكتور/ إبراهيم خليل سلطان المهندس/ علي شهاب المهندس / حسين الصايغ
أبرز قضايا الشركات المتداولة أمام الخبرة	خبراء محاسبين	٠٣ - ٢٠١٧/١٢/٠٧	ص	٤١	الدكتور/ سعود عوض الأستاذ/ عبد الله العجمي الدكتور/ عامر الرطام الدكتور/ بدر العتيبي الأستاذ/ صباح الجلاوي
لغة الأحكام القضائية وضوابط التسبيب	وكلاء وقضاة المحكمة الكلية	٠٥ - ٢٠١٧/١٢/٠٧	م	٢٠	المستشار/ جمال رمضان عبد المنعم كسبه
ورشة عمل حول دور القضاء في التسوية البديلة للمنازعات	قضاة المحكمة الكلية وأعضاء النيابة العامة	٠٦ و ٢٠١٧/١٢/٠٧	ص	٧	الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وبرنامج تطوير القانون التجاري CLDP التابع لوزارة التجارة الأمريكية
الأسبوع الثاني:					
قواعد وإجراءات مطالبة الرسوم القضائية وإجراءات إدارة التنفيذ بشأنها	إدارة الرسوم القضائية	١٠، ١٢/١٢/٢٠١٧	ص	٢٢	الأستاذة/ أسماء يعقوب العلي
حدود سلطة القاضي في تخفيف وتشديد العقوبة ووقف تنفيذها والامتناع عن النطق بالعقاب	وكلاء وقضاة المحكمة الكلية	١٠، ١٢/١٢/٢٠١٧	م	٢٣	المستشار/ مفرح حسن الجداوي
اساسيات العمل المصرفي الإسلامي	خبراء محاسبين	١٠، ١٤/١٢/٢٠١٧	ص	٢٩	الدكتور/ أشرف محمد دوابه
قواعد وإجراءات التحقيق والتحفظ والتصرف بشأن المضبوطات (1)	النيابة العامة	٢٠١٧/١٢/١١	ص	١٨	وكيل النيابة/ أحمد صالح العمر
قواعد وإجراءات التحقيق والتحفظ والتصرف بشأن المضبوطات (2)	النيابة العامة	٢٠١٧/١٢/١٢	ص	١٨	وكيل النيابة/ أحمد صالح العمر
اختصاصات ومهام أمين سر الجلسة	إدارة كُتاب المحاكم «الكلية - استئناف الأسرة - التمييز»	١٢، ١٤/١٢/٢٠١٧	ص	١٦	الأستاذ/ سلطان بندر العتيبي
قانون الأسرة الجديد رقم 12 لسنة 2012 (1)	إدارة كُتاب محكمة أسرة الاستئناف	١٢، ١٤/١٢/٢٠١٧	ص	١٠	المستشار.د/ عادل محمد العميري
قواعد وإجراءات التحقيق والتحفظ والتصرف بشأن المضبوطات (3)	النيابة العامة	٢٠١٧/١٢/١٣	ص	١٩	وكيل النيابة/ أحمد صالح العمر
الأسبوع الثالث:					
المسئولية الطبية الفنية في العمليات الجراحية	النيابة العامة	٢٠١٧/١٢/١٨	ص	٢٢	الدكتور/ سلمان خليفه الصباح
قانون الأسرة الجديد رقم 12 لسنة 2012 (1)	إدارة كُتاب محكمة أسرة الاستئناف	١٩، ٢١/١٢/٢٠١٧	ص	١٠	المستشار.د/ عادل محمد العميري
قرارات نقل وندب الموظفين العموميين وشروط شغل الوظائف الإشرافية وقواعد المفاضلة للترقية بالاختيار	جهات حكومية	١٩، ٢١/١٢/٢٠١٧	ص	٢٩	المستشار.د/ جاسم محمد الراشد
الأسبوع الرابع:					
عوارض سير الخصومة	وكلاء وقضاة المحكمة الكلية	٢٤، ٢٦/١٢/٢٠١٧	م	١٧	المستشار/ أحمد محمد دومة
قانون الأحوال الشخصية	إدارة الاستشارات الأسرية	٢٤، ٢٦/١٢/٢٠١٧	ص	١٢	القاضي/ عبيد عوض العصيمي القاضي/ فهد نايف المطيري
أبرز قضايا الأفراد المتداولة أمام الخبرة	خبراء محاسبين	٢٤ - ٢٠١٧/١٢/٢٨	ص	٤١	الأستاذ/ محمد الزعبي الأستاذ/ فهد فيحان الدكتور/ سعود عوض الدكتور/ عامر الرطام الأستاذ/ صباح الجلاوي
أبرز القضايا العمالية للقطاع الأهلي والنفطي	خبراء محاسبين	٢٤ - ٢٠١٧/١٢/٢٨	ص	٤٧	الدكتور/ عامر الرطام الأستاذ/ سعود الدبوس الأستاذ/ نواف الفضلي الأستاذ/ عبدالله العجمي الدكتور/ سعود عوض

المستشار

عبدالله القصيمي

نائب مدير المعهد للتدريب التأسيسي

تحدث عن نشاطات وفعاليات القطاع قائلاً:

في إطار أنشطة وفعاليات قطاع التدريب التأسيسي حرص القطاع على استمرار مسيرته التدريبية من خلال استكمال عقد العديد من الدورات التأسيسية للباحثين القانونيين والشرعيين وأمناء سر التحقيق على النحو التالي:

م	الدورة	عدد المشاركين	الجهة المستفيدة	الفـــترة
١	**الدورة التدريبية التأسيسية للباحثـين القانونيـين المرشحين للعمـل كوكـلاء للنـائب العـام (الدفعة السادسة عشر)**	٩٥ باحث قانوني	النيابة العامة	٢٠١٧/٧/٢٣ – ٢٠١٨/٧/٢٣ سنة
٢	**الدورة التدريبيـة لتأهيـل البـاحثين الشـرعيين للوظائف القانونية التخصصية في الجهات الحكومية (الدفعة التاسعة)**	٢٧ باحث وباحثة شرعيين	جهات حكومية	٢٠١٧/١٠/١ – ٢٠١٨/١/١١ ٣ أشهر
٣	**الدورة التدريبية التأسيسية للموظفين المرشـحين لشـغل الوظـائـف المرتبطـة بأعمـال القضـاء (الدفعة الثانية) (أمناء سر تحقيق)**	٢٦	إدارة الأقلام الجزائية / لجنة دعاوى النسب	٢٠١٧/١١/١٢ – ١١/ ١/ ٢٠١٨ التدريب النظري ٣ أسابيع التدريب العملي ٦ أسابيع

- استكمال برنامج الدورة التدريبية التأسيسية للباحثين القانونيين المرشـحين للعمل كـوكلاء للنائب العام (الدفعة السادسة عشر)

- قامـت المجموعة الأولـى بزيـارة ميدانية للإدارة العامة للأدلة الجنائية بتاريخ 2017/11/27 .
- قامـت المجموعـة الثانيـة بزيارة ميدانيـة للإدارة العامة للأدلة الجنائيـة بتاريخ 2017/12/4. وذلك للوقـوف عن قـرب على طبيعة العمـل بالإدارة العامة للأدلة الجنائية.

- الدورة التدريبية لتأهيل الباحثين الشرعيين للوظائف القانونيـة التخصصيـة فـي الجهـات الحكوميـة (الدفعة العاشرة)

- تم إرسـال كتب بشـأن فتح باب الترشيح للإلتحاق بالـدورة لجميع الجهات والمؤسسـات والهيئات الحكومية بالدولة وعددها (53) جهة.

- الدورة التدريبية التأسيسـية للموظفين المرشحين لشغل الوظـائـف المرتبطة بأعمال القضاء (الدفعة الثانية)
(أمناء سر تحقيق)

- تـم الإنتهاء مـن فتـرة التدريب النظـري بالمعهد بتاريخ 2017/11/29 .
- تم عقد الاختبار التحريري بتاريخ 2017/12/4.
- بداية التدريب العملي إبتداء من 2017/12/5 حتى 11/ 1/ 2018.

- تم إعلان النتيجة النهائية للدورة التدريبية التأسيسية للموظفين المرشحين لشـغل الوظـائف المرتبطة بأعمـال القضـاء الفتـرة مـن 2017/9/24 حتـى 2017/11/23 لفئات:

- (ضابط دعاوى - أمين سر جلسة - أمين سر تحقيق - منـدوب إعـلان - مأمـور تنفيذ أحـكام - موثق شرعي - منفذ أحكام جزائية - باحث قانوني إدارة التوثيق وأنواعها).

زيارة طالبات كلية الحقوق
لمعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

زار عـدد من طالبات كليـة الحقوق جامعة الكويت معهد الكويت للدراسـات القضائية والقانونية، وكان في اسـتقبالهم المستشـار/ عويد سـاري الثويمر مدير معهد الكويت للدراسـات القضائية والقانونية وكيل محكمة الاستئناف، والمستشار/ عبدالله القصيمي نائب مدير المعهد للتدريب التأسيسي.

اجتمع المستشار القصيمي مع هذه الكوكبة من الطالبات وتم تزويدهم بمعلومات حول قطاع التدريب التأسيسي والدورات الخاصة بالقطاع.

وتناولـت الزيارة حديث المستشـار القصيمي عن القطاعـات و اختصاصاتهم و نبذة عن كيفية التدريب والتأهيـل بالمعهد، إضافة إلـى زيارتهم للمكتبة والتعرف على البحوث والإصدارات وكذلك المسـرح لتنوير الطالبات بأهمية الحلقات النقاشية والندوات المقامة بالمعهد.

وقامـت الطالبـات بجولة في القاعات التدريبية الخاصة بالدورة المقامة للباحثين القانونيين الدفعة 16 للاطلاع على نوعية المحاضرات النظرية المقدمة وذلك من أجل تكريس معلوماتهم القانونية.

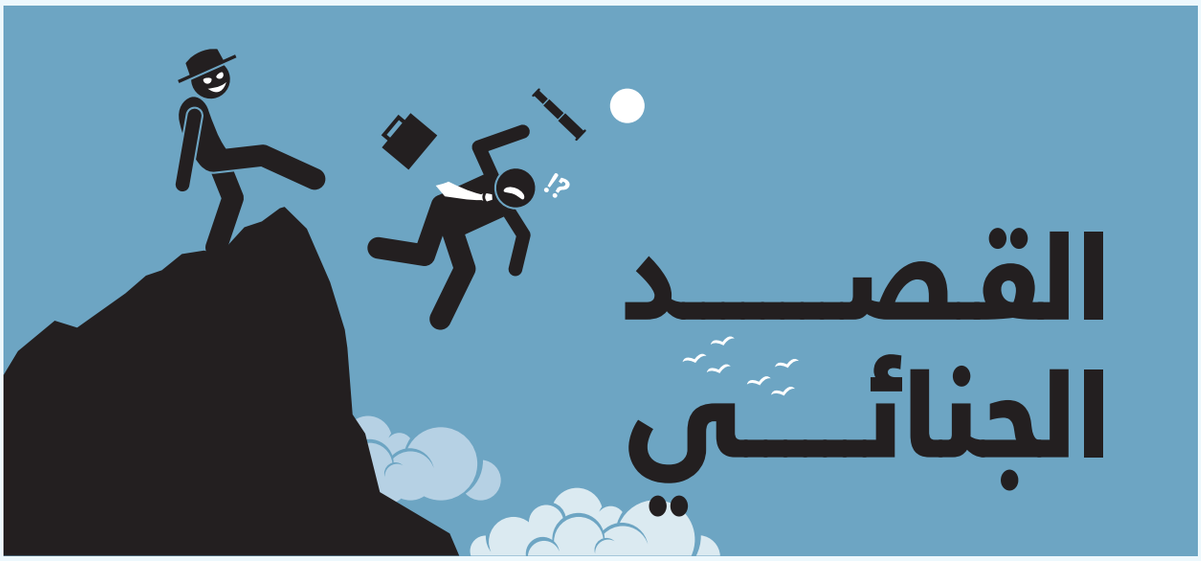

القصد الجنائي

القصد الجنائي: هو العمد الجنائي أو النية وقد عرفه القانون الجزائي الكويتي في المادة (41) بقوله «يعد القصد الجنائي متوافراً إذا ثبت اتجاه إرادة الفاعل إلى إرتكاب الفعل المكون للجريمة وإلى إحداث النتيجة التي يعاقب القانون عليها في هذه الجريمة، ولا عبرة بالباعث الدافع إلى إرتكاب الفعل وهذا القول يتضمن عنصرين للقصد الجنائي الإرادة والعلم».

وللقصد الجنائي عده صور وهي: قصد جنائي عام وخاص، وقصد جنائي بسيط ومشدد، قصد جنائي محدد وغير محدد، قصد جنائي مباشر واحتمالي.

أ - القصد الجنائي العام والخاص :

ويتحقق القصد الجنائي العام متى إرتكب الجاني الجريمة عن إرادة وعلم ومثاله القصد الجنائي في جرائم الضرب وهو يتحقق متى تعمد الجاني فعل الضرب أو إحداث الجرح وهو يعلم أن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته ولا عبرة بعد ذلك بالبواعث على إرتكاب ذلك الفعل ولو كانت شريفة .

أما القصد الجنائي الخاص هو الغرض الخاص الذي يسعى الفاعل إلى تحقيقة من وراء جريمته، وهو لا يوجد منفرداً وإنما يوجد دوماً مع القصد العام ولكنه غير مشترط إلا في جرائم معينة وقد يذكره القانون صراحة ولكنه قد يسكت عنه ويترك للقضاء مهمة استخلاصه من النص .

ففي السرقة لا بد من وجود النوعين من القصد معاً القصد العام وهو اتجاه إرادة الجاني إلى اختلاس المنقول المملوك للغير والقصد الخاص هو نية تملك هذا المال بطريق الاختلاس .

وكذلك في جريمة التزوير : يتحقق القصد الخاص بنية استعمال المحرر المزور فيما زور من أجله .

ب- القصد الجنائي المشدد والقصد الجنائي البسيط:

فيكون القصد الجنائي بسيطاً إذا كان النص يعاقب بالعقوبة العادية كنص المادة 149 من القانون الجزائي التي تعاقب على القتل العمد بالإعدام أو الحبس المؤبد.

ويكون القصد الجنائي مشدداً إذا نص القانون على تشديد العقوبة بسببه كنص المادة (150) التي تعاقب على القتل العمد بالإعدام إذا إقترن بسبق الإصرار وهو التصميم على إرتكاب الفعل قبل تنفيذه بوقت كاف يتاح فيه للفاعل التروي في هدوء وهو يقوم على عنصرين زمني ونفسي .

ج - القصد المحدد والقصد غير المحدد:-

القصد المحدد هو أن يريد الفاعل إصابة هدف محدد كإرادته أن يقتل زيداً من الناس أو يسرق خالد.

والقصد غير المحدد، هو أن يريد الفاعل الفعل ويريد في نفس الوقت نتائجه ولكن بصورة مجملة عامة غير أنه لم يرد النتيجة التي حدثت بصورة دقيقة .

ومثال ذلك من يلقي قنبلة على حشد من الناس بنية القتل ولكن لا يهمه من يموت منهم وفي هذه الحالة يعاقب بعقوبة من كان قصده محدداً .

د- القصد المباشر والقصد المحتمل :

القصد المباشر هو أن يتوقع الفاعل نتيجة فعله فإذا أطلق النار على شخص قتله فإنه يتوقع أن يزهق روحه، والقصد المحتمل أو غير المباشر :- هو أن يحدث الفعل نتائج أخطر من النتائج التي توقعها أو كان من واجبه أن يتوقعها مثال ذلك رجل يضرب إمرأة، دون أن يعرف أنها حامل فتجهض.

المستشار
عـادل صـقـر فـهـد الصقر

المغفور له بإذن الله

وكيل محكمة الاستئناف (سابقاً) 1962 - 2014

في لمسة وفاء وعرفان إلى أحد رجال القضاء بالكويت وهو المغفور له بإذن الله المستشار / عادل صقر فهد الصقر – وكيل محكمة الاستئناف الأسبق – طيب الله ثراه وجعل جنة الخلد مثواه – نلقي الضوء عن لمحات من وميض سيرته العطرة التي فاح عطرها في السماء.

ولد المغفور له بإذن الله تعالي في الكويت بمنطقة الفيحاء بتاريخ 26 / 3 / 1962 ينتمي نسبة العريق إلى عائلة الصقر وللفقيد الراحل ثلاثة أولاد وإبنتان.

على المستوى العلمي والعملي :-

عندما نتحدث عن حياة المغفور له بإذن الله العلمية والعمليـة فإنها حافلة بالعطاء والانجازات والتي تقلد من خلالها أرفع المناصب القضائية فقد تخرج المغفور له من كلية الحقوق بجامعة الكويت سنة 1985 ثم بدأ حياته المهنية في سـلك القضـاء بوظيفة وكيل نيابة (ج) فـي عـام 1987 ثم عين بوظيفة وكيل نيابة (ب) سـنة 1989 ثم رُقي إلى وظيفـة وكيل نيابة (أ) عام 1992 ثـم رُقـي إلـى وظيفة رئيـس نيابـة (ب) عام 1995 ثـم نقل إلي وظيفة قاضي من الدرجة الأولي بالمحكمـة الكليـة عـام 1997 ثـم عيـن وكيـل محكمة بالمحكمة الكلية عام 1998 ثم عين بوظيفة مستشـار بمحكمـة الاسـتئناف عام 2001 ثم رُقـي لدرجة وكيل محكمـة الاسـتئناف عـام 2011 وظـل يشـغل هـذه الوظيفة إلى أن توفاه الله بتاريخ 26 / 5 / 2014.

كمـا شـارك الفقيد بالعديـد من اللجـان القضائية ولجان التحقيق ولكفاءته وحياديته ونزاهته المشـهود بهـا كانت له مشـاركات إشـرافية في لجـان انتخابات مجلـس الأمة والمجلـس البلدي ولجنـة التحقيق في تجاوزات وزارة الدفاع.

كان للمغفور له بصماته الواضحة وإنجازاته التاريخية فـي الفصل في العديد من القضايـا الجنائية لجرائم كبيـرة هزت مشـاعر المجتمـع الكويتي والـرأي العام وتصدى لها بكل حيادية وشـموخ وعزم عكسـت رؤيته الصائبة وعدالته ومهنيتـه الراقية ولم يتأثر بالضغوط أو الزخم الإعلامي الذي رافق تلك القضايا.

ومنها على سبيل المثال :-

تصديـه لقضية حرق خيمة عـرس الجهراء، وقضية الإتجار بالمخدرات وقضية وحش حولي، وكذلك قضية مقتـل الميمونـي، وقضية قاتـل صديقته بالسـم، وقضية شبكة التجسس لصالح دولة أجنبية .

وقـد عـرف عـن المستشـار عـادل العـدل فـي أحكامـه فقـد كان يعمل بصمت تـام ولا يهتم بالبروز الإعلامي.

أما على المستوى الإنساني والاجتماعي:

فقـد كان «أبوصقـر» إنسـاناً طيبـاً، متواضعـاً، متسـامحاً، لا يتحامل على من يسـيء إليـه، متديناً، مخلصـاً لعمله، معطاءً سـخياً، اجتماعياً، محباً للناس، متواصـلاً معهـم في السـراء والضـراء، لا يتأخر عن إجابة كل من سـأله عـن معلومة قانونية، محباً لوطنه وأسرته وزملائه وكان رحمه الله حريصاً على التواصل الاجتماعي مع أفراد أسـرته وعائلتـه وأصدقائه وكان كريمـاً وسـخياً مـع أبنـاءه وعائلتـه محبـاً لعمـل الخير ومساعدة الجميع.

كان «أبوصقر» إنساناً طيباً، متواضعاً، متسامحاً، لا يتحامل على من يسيء إليه، متديناً، مخلصاً لعمله

كان شـهماً فـي الدفـاع والوقوف بجانـب زملائه في العمل القضائي وذلك بشهادة جميع زملائه ولم تفارق البسـمة محياه ولم يفقد الإيمان برسالته حتى في أحلك الظروف واللحظات، كان متواضعاً يعشـق بسـاطة الحياة، وكان متمسكاً بالإيمان والتقوي يضع المولى عز وجل نصب عينيه في كل أحكامه وتصرفاته راقياً في تعامله مع زملائه .

كمـا كان الفقيـد رحمـه اللـه صديقـاً وفيـاً لجميع أعضاء السلطة القضائية حيث كان متواصلاً مع جميع الأعضاء بكافة وسائل الاتصالات .

توفي المغفور له بإذن الله تعالى في السـادس والعشرين من شهر مايو لعام 2014 بعد صراع طويل مـع المـرض في مستشـفى جامعـة كاليفورنيا في لوس أنجليس بالولايات المتحدة الأمريكية.

وتقديراً وتكريماً له من صاحب المقام الرفيع سمو الأميـر حفظه الله ورعـاه أمر بتخصيـص طائرة أميرية لنقل جثمان المستشـار الراحل مـن الولايات المتحدة الأمريكية إلى البلاد .

وبقلـوب راضيـة مؤمنة رقـد جثمانـه الطاهر ثرى الكويت، رحمه الله رحمة واسـعة وأسكنه فسيح جناته وألهم أهله وذويه ومحبيه الصبر والسلوان.

وإنا لله وإنا إليه راجعون .

المستشار / مبارك عدنان الرفاعي

المرحوم المستشار عـادل صقر فهد الصقـر شمس لا تغيب

في هدوء متناه من دون ضجيج، مضى الوقور الوضاء في مشواره الأخير، بعد أن نال المرض من جسده النحيل، إثر رحلة حافلة بالعطاء تحمل خلالها عبء عمل مُضن ومسؤولية جسيمة دون كلل أو تقصير، لم يتذرع يوماً بمرض مكتوم لازمه نصف عمره من السنين، إذ لم تبرح الأوجاع جسده بضع لحظات أو يفارقه السهاد أياماً وليالي طـوالاً، أجـزل العطاء سنوات وسنوات، واجتهد ما استطاع في الفصل بين الخلق بالحق والعدل والمساواة مسترشداً بنور عقله المتقد المستنير وقلبه الرحب الحليم، بث في نفوس زملائه حب العمل وتقديس العدالة والترفع عن الصغائر بتواضع الكبار وسمو أخلاقهم، حمل قلبه الكبير هموم وطنه وآلامه وآماله، نكل عن مجاراة أفواه الصغار وصراخ الطائشين ممن حاول النيل من مداد قلمه الحر النزية أو العبث بوهج ضميره الحي بعد أن تواري الموعز خلف الأستار، ومضى في إتمام رسالته السامية بثبات الجبال الراسيات وعزم شامخ لا يلين، غـادر وطنه مرغماً واستبشر علاجاً لسقم أنهكه ووجع زلزل جسده العليل، واغترب بعيداً بروحه المخزونه بالصبر والإيمان عامين من الزمن بصحبه أنجاله البررة المذعنين للقدر الحزين حتى وافاه الأجل المحتوم، فبكاه المحبون ونعاه الأصحاب والعارفون مرددين شمائله ومآثره ونبيل أفعاله، واليوم نودع أبا صقر بقلوب كسيرة ونفوس مؤمنه وجسده الطاهر يلتحف ثرى معشوقته في سكون واطمئنان، رحمك الله رحمة واسعة، فمثلك – يا صاحبي – شمس لا تغيب .

تعريف أعمال السيادة – «أمر تقدير الوصف القانوني للعمل الصادر من الحكومة وما إذا كان يعد من أعمال السيادة أو لا يعد كذلك متروك لمحكمة الموضوع تحت رقابة محكمة التمييز»

النص في المادة الثانية من قانون تنظيم القضاء الصادر بالمرسوم بقانون 23 لسنة 1990 على أنه «ليس للمحاكم أن تنظر في أعمال السيادة ...» مفاده أنه متى كان العمل من أعمال السيادة فإن الحظر على المحاكم أن تنظره لا يكون فقط بالنسبة لطلب إلغائه وإنما يشمل الحظر كل ما يثور بشأنه من مطالبات – والمقرر في قضاء محكمة التمييز أن أعمال السيادة تنصرف إلى تلك الأعمال التي تصدر من الحكومة وتتصل بالسياسة العليا أو بالإجراءات التي تتخذها بإعتبارها سلطة حكم – وليس سلطة إدارة – في حدود وظيفتها السياسية وبما لها من سلطة عليا للمحافظة على سيادة الدولة وكيانها في الداخل والخارج فتخرج بذلك عن رقابة المحاكم – ولما كان المشرع لم يورد تعريفاً أو تحديداً لأعمال السيادة التي نص في المادة الثانية من القانون المشار إليه على منع المحاكم من نظرها فإنه يكون قد ترك أمر تحديدها للقضاء اكتفاءً بإعلان مبدأ وجودها – ومن ثم تكون المحاكم هي المختصة بتقرير الوصف القانوني للعمل الصادر من الحكومة وما إذا كان يعد من أعمال السيادة أو لا يعد كذلك – ويخضع تكييف محكمة الموضوع لهذا الأمر لرقابة محكمة التمييز.

« تمييز رقم 714 لسنة 2013 مدني 2/ جلسة 23/3/2015 الدائرة المدنية الثانية»

يتقدم معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية
إلى كافة المعاهد العربية الشقيقة
ولأعضاء الشبكة الأوروبية العربية للتدريب القضائي
بأحر التهاني وأصدق الأمنيات
بمناسبة حلول السنة الجديدة 2018

كل عام وأنتم بخير

الموظف المثالـــي
لشهر ديسمبر 2017

يسر إدارة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية،

أن تتقدم بخالص الشكر ووافر الامتنان

للموظفة / سارة المسعد

لما بذلته من جهود طيبة وعمل متفاني وتعاون مثمر وملحوظ مع جميع الزملاء والزميلات سائلين المولى عز وجل أن يديم عليكم الصحة والعافية ونتمنى لكم المزيد من النجاح والتفوق.

لتصفح النشرة

www.kijs.gov.kw.com Kijs_gov_kw kijs.kw kijs.kw kijs.gov.kw@gmail.com